



بطاقة شخصية



الشهيد نوح آل نوح

الاسم: نوح خليل عبد الله آل نوح

تاريخ الميلاد: 22 عام

المنطقة: النعيم - المنامة

المهنة: عامل

تاريخ الاستشهاد: 21/7/1998م

كيفية الاستشهاد: بعد يومين من اعتقال الشهيد - إثر بلاغ كاذب - تم استدعاء ذويه إلى مركز المخابرات في القلعة، وهناك تم إعطائهم رسالة يأخذونها إلى المستشفى العسكري، فظن أهل الشهيد أن ابنهم مريض بالمستشفى من مرض عادي، أو من شدة التعذيب على أصعب الاحتضارات، ولما وصلوا المستشفى قيل لهم أن ابنكم كان مقيد اليدين بالهفكري ومات من جراء ذلك، فخذوه وادفونوه دون ضجة، صعق أهل الشهيد بهذا الخبر غير المتوقع إيداء، استلموا جثة الشهيد وجرى تغيبه وتشيعه عصراً في منطقة (النعيم) وكانت آثار التعذيب واضحة على أجزاء جسمه وخاصة ظهره الملتهب من آثار المكوي الكهربائي، وكان به أيضاً بعض الجروح العميقة خاصة البطن والرجل يعتقد أنها من آثار المخزخز الكهربائي، هذه الأمور صوّرت ووزعت أثناء التشييع وأثناء الفاتحة مع صور للشهيد.

وكان تشييعه ضخماً شارك فيه الألوف من أبناء الشعب المجاهد، وأقيمت مراسم الفاتحة على روحه الطاهرة يومي الأربعاء والخميس، فتم استدعاء أهل الشهيد إلى مبنى المخابرات وهناك طلب منهم أن يقوموا بمراسم كسر الفاتحة في يوم الجمعة صباحاً وليس عصراً حسب العادة المتبعة وفعلاً تم كسر الفاتحة في يوم الجمعة صباحاً بمشاركة أهالي منطقة النعيم فقط.

وفي عصر يوم الجمعة جاء الناس من خارج النعيم بالألاف لحضور مراسم كسر الفاتحة وفوجئوا بأن الفاتحة قد كسرت صباحاً فذهبوا إلى مقبرة النعيم حيث قبر الشهيد وهناك حدثت مصادمات عنيفة جداً مع قوات الشغب استمرت حتى ساعات الليل الأولى، وفي نفس الوقت خرجت مسيرات مماثلة في كل من الدية والسائيس وبنى حمرة تخليداً لروح الشهيد السعيد واحتجاجاً على ممارسات السلطة العدائية تجاه الناس.

وقد تزامن استشهاده انعقاد مؤتمر جنيف التابع للأمم المتحدة في دورته لحقوق الإنسان وقد وزعت صورته في المؤتمر حيث كشفت صور التعذيب الذي تمارسه عائلة آل خليفة ضد أبناء الشعب بواسطة الجلادين والمعتدين.

* 30 يونيوه : نقلت وكالة انباء "اسوشيتد برس" أن حكومة آل خليفة تعاقدت مع شركة " LOCKHEED MARTIN CORP. لبناء بطارية صواريخ بقيمة 43.6 مليون دولار ، ضمن مصروفات الدولة في الجوانب العسكرية ، وتعتبر هذه الشركة هي من تزود البحرين بصواريخ ، وتركيب أنظمة رادار - تصريف من ميزانية الدولة مبالغ طائلة لم يستشر الشعب فيها ، ولم يأخذ رأيه .

* 14 يوليو : داهمت قوات الامن والمخابرات منازل بعض المواطنين ، واعادت اعتقال ما يعرف " بالخليفة الارهابية " ويأتي الاعتقال الثاني بعد أن أمرت القوات الامريكية رعاياها بمغادرة البحرين ، وبسبب وجود مخاطر أمنية ، وبعد أسبوع من الاعتقال صدر عن ما يعرف بالنيابة العامة التي يرئسها الشيخ عبد الرحمن بن جابر آل خليفة رئيس محكمة امن الدولة سابقا ، صدر منع الحديث في الصحافة عن القضية ، وتعكس القرارات بالاعتقال والمنع مدى الصلاحية الكبيرة المغلفة بقانون صيغ ليوحي بدولة المؤسسات ، وفي فحوة كل الاستبداد .

أن ما نعيشه اليوم من أحاديث بعد تاريخاً للمستقبل، وما عشناه من أحداث في الماضي يعد تاريخاً في الحاضر. في هذه الزاوية الصغيرة سنحاول أن نفتح صفحة من صفحات الماضي، ماضي المعاناة خلف قضبان السجن، ماضي الأيام العصبية التي عاشها أبناء شعبنا في منتصف العقد الماضي. نكتب هذه الأسطر لتكون شاهداً على ما أقرفته أيدي الجلادين وأسيادهم وسيطوهم على أجساد ممن طالبوا بحقوقهم الإنسانية والقانونية في دولة اللقانون وسلطة الأسرة المستبدة. وشاهدة من ناحية أخرى على أهات وصمود وعنفوان وتضحيات هذا الشعب العظيم. على أن هذه الأسطر ستخطها أيدي ممن ذاقوا مرارة تلك الأيام.

التتمة صفحة (4)

ثوابت الشعب ستفشل ألعيب الحكم

في ظل التطورات (أو الجمود) على الساحة المحلية، يجدر بنا إعادة طرح عدد من الأمور التي يعتقدها شعب البحرين في عداد الثوابت الوطنية التي لا يمكن أن يتنازل عنها، أو يساوم عليها. والاصرار على هذه الثوابت ليس قائماً على أساس العناد أو وصد الأبواب أمام أي اصلاح أو حل للالزامات المتقادمة، بل لانها تمثل هوية النضال الوطني لأكثر من نصف قرن، وبالتالي فهي تراث قيم وإنساني ومقدس ليس بإمكان أي رمز سياسي التلاعب به. من هذه الثوابت ان شعب البحرين بقي يطالب بحوار مع الحكم طوال نصف القرن الماضي، ولم يتحقق له ذلك بسبب عناد العائلة الخليفية واصرارها على رفض الاعتراف بوجود شعب متعدد المذاهب والمشارب السياسية، وهو عناد تاريخي لم تتخل عنه حتى اليوم. فقد رفض آل خليفة الالتقاء بأي وفد يمثل الاجماع الوطني، معتبرين ان لقاء كهذا من شأنه اعطاء الانطباع بوجود طرفين متقاصلين، وهويتين متباينتين، الامر الذي يكرس الانطباع السائد بعدم انتماء العائلة الخليفية تاريخياً بالارض والوطن. وربما وافق رأس النظام على مقابلة رمز ديني مثلاً باعتباره ممثلاً لطائفة معينة، ولكنه لم يوافق على لقاء أي رمز اذا كان هذا الرمز يعتقد انه احد ممثلي الشعب، او ينتمي لتجمع او تكتل سياسي او حزبي يضم كافة شرائح المجتمع. ان هذه العقدة حالت دون اصلاح الأوضاع، ولم تسمح بتجاوز الخلافات التاريخية بين شعب البحرين والعائلة الخليفية، وما تزال تلقي بثقلها على الوضع السياسي عموماً. وقد تمثلت هذه الحالة في الاسابيع الاخيرة بالترويج لجلسات "حوار" ليس مع رموز العائلة الخليفية بل مع احد وزراء الحكم ممن لا يملك سلطة او قرار. وبالتالي فشلت اللقاءات المحدودة التي عقدت الشهر الماضي في رأب الصدع بين الشعب والعائلة الخليفية، بل ربما عمقت الشعور لدى المواطنين بان آل خليفة ما يزالون يصرون على عدم الاعتراف بوجود شعب البحرين.

ومن الثوابت لدى المعارضة ان أي حوار يجب ان يتركز حول مطالب الشعب، وفي مقدمتها إعادة العمل بدستور البلاد الشرعي والتخلي عن وثيقة 2002 التي حاول الشيخ حمد فرضها على البلاد بالقوة. وما عدا ذلك لن يكون حواراً. وهذا ما حدث فعلاً فقد كانت الجلسات التي عقدت محاولة من الحكم لاجبار المشاركين على المشاركة في المشروع التخريبي الذي لم يحقق شيئاً يذكر على صعيد الممارسة الديمقراطية او اضعاف الصفة الشرعية على النظام. وبعد بضع جلسات اتضح للجميع ان اللقاءات لم تكن سوى حوار بين طرشان. فالجانب الحكومي لا يملك سلطة اتخاذ أي قرار، بل كان يسعى لتنفيذ المهمة التي اوكلت اليه وهي اجبار المعارضة على المشاركة في المشروع التخريبي، بينما كان الطرف الشعبي يسعى لتحقيق دستور تعاقدي وليس مفروضاً. ومرة اخرى وصلت اللقاءات الى باب مسدود، وانتهت من حيث بدأت. وكانت المعارضة قد ادركت منذ اكثر من عامين بان شهر العسل مع النظام قد انتهى، وان الوضع مهياً لمنازلات سياسية عاصفة لان آثار التخدير تتلاشى تدريجياً، ليحل محلها وعي شعبي شامل واصرار على التغيير الحقيقي. فلم يعد هناك مكان في المجتمعات الحديثة للاستبداد والحكم المطلق كما تمارسه العائلة الخليفية. وقد تستطيع هذه العائلة اطالة أمد التثويش والتضليل، ولكنها لن تستطيع ان تغير حقائق الواقع. ولهذا عمدت لجريمة التغيير الديمغرافي، كاستراتيجية تسعى لتنفيذها مستغلة كافة امكانيات الدولة. غير ان هذا المشروع، هو الآخر، مصيره الفشل، خصوصاً اذا كشفت وجوهه على حقيقتها.

وثمة ثابت آخر اصبح يشكل جزءاً من مشروع المعارضة، وهو ان حكم البحرين يجب ان يتحول بالتدريج الى الشكل الديمقراطي، وان ينتهي عهد الاستبداد. ولم تعد القضية محصورة بالدستور كما كان الوضع عليه سابقاً. ومشكلة الحكم انه بطيء في التحرك والتعاطي مع المستجدات، ويعتقد ان الزمن لصالحه، وبالتالي فهو لا يتحرك الا مكرهاً، ولا يسعى لاصلاح أي خلل في الوضع السياسي الا مرغماً.

التتمة صفحة (8)

السلام عليكم أيها الأحبة الأعزاء ورحمة الله تعالى وبركاته .

في تقديري : أن الحوار بين السلطة والجمعيات السياسية الأربع كحدث ، يدل على اعتراف السلطة بوجود أزمة دستورية ، وعلى إرادة سياسية لإقناع المقاطعين بالمشاركة في انتخابات عام (2006 م) .

كما أن النص على طرفي الحوار في محاضر الاجتماعات والبيانات المشتركة يحمل في طياته اعتراف من السلطة بالمعارضة وأهمية دورها ونقلها في الساحة الوطنية .

وأن تقديم أوراق عمل من طرفي الحوار ، ووجود مضابط ومحاضر جلسات وبيانات مشتركة ، يمثل تقدم في الحوار بين السلطة والمعارضة .

وأرى أنه توجد إرادة ملكية لإقناع المقاطعين بالمشاركة في الانتخابات القادمة في عام (2006 م) .

وبما أن جلالة الملك واقف على رؤية المقاطعين في المسألة الدستورية ، فإنه - حسب تقديري - مستعد لأن يقدم لهم في المسألة الدستورية ما يقنعهم بالمشاركة في الانتخابات القادمة في عام (2006 م) وذلك للأسباب التالية ..

السبب الأول : حرصه على نجاح مشروعه الإصلاحية ، وهو يجد بحسب البيديبية أن المقاطعة من قوى المعارضة الرئيسية في المملكة للانتخابات البرلمانية مؤشراً سلبياً في المشروع الإصلاحية ، بينما مشاركتها من المؤشرات الإيجابية التي تدل على نجاح المشروع وقوته وسمعته الدولية والتاريخية ، ولا يمكن لجلالته أن يغفل عن ذلك ، وبالتالي فهو حريص على إقناع المقاطعين بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة في عام 2006م .

السبب الثاني : حرصه على سلامة المملكة واستقرارها وقوتها وتقدمها وحسن سمعتها الدولية والتاريخية ، وأنه لا يتعامل مع المملكة على أساس المصلحة المادية الشخصية الضيقة بعيداً عن مفومات الدولة وبقائها ، فهو يريد سلامتها وقوتها وتقدمها ، وأن يورثها لأبنائه من بعده كذلك ، ولا شك أن مشاركة كافة الأطراف السياسية المعارضة في الحياة السياسية يحقق له ذلك ، والعكس صحيح كما سيوضح بعد قليل .

وأرى بأنه لن يكون هناك خلاف في مساحة التعديلات وإنما في السقوف ، وأن السقوف ترتبط بحفظ التوازنات المحلية والإقليمية والدولية ، وأن تحصيل أفضل النتائج في الحوار يتوقف على براعة المتحاورين في تحقيق أفضل المكاسب لكافة الأطراف مع تركيزها على الجوهر بدلاً من الشكل في كافة مسائل الحوار . وبناءً على ما تقدم : فإن المطلوب من طرفي الحوار لاسيما ممثلي السلطة ، تحقيق تقدم حقيقي والوصول بالحوار إلى نتائج توافقية ترضي الطرفين : المعارضة والسلطة .

وفي تقديري أيضاً : أن ظروف الحوار الخارجية مواتية ، والحاجة إليه حاجة وطنية مشتركة بين كافة الأطراف الوطنية : السلطة والمعارضة ، وعلى طرفي الحوار أن يوفروا الإرادة السياسية الصادقة والشروط الأخرى لنجاحه ، فالحوار أمانة في أيديهم ، ولا يجوز لهم دينياً ووطنياً وأخلاقياً أن يضيعوا فرصة حقيقية للحوار من شأنها أن تخدم إيجابياً الوضع الوطني والمصالح الوطنية ، كما لا يجوز لهم دينياً ووطنياً وأخلاقياً أن يقدموا شهادة زور في المسألة الدستورية من شأنها أن تصوغ مستقبل وطن ومستقبل شعب صياغة قانونية وسياسية غير صحيحة من أجل مصالح سياسية خاصة كما سيوضح بعد قليل .

وهنا أُرغب في تقديم بعض الملاحظات وهي ..

الملاحظة الأولى : أن التقدم في الحوار الذي ينتج عنه الأمن والاستقرار والمشاركة الشعبية الواسعة ، وبالتالي التقدم والازدهار ، هو مكسب للوطن ولجميع أبنائه

المخلصين ، وللسلطة والمعارضة معاً ، ولا يوجد أحد من أبناء الوطن المخلصين خاسر فيه .

الملاحظة الثانية : أن الفشل وعدم إحراز تقدم في الحوار ، سوف يؤدي قطعاً إلى ترسيخ القناعات بالمقاطعة وتوسيع دائرتها والتحول بصورة أقوى حولها ، مما سوف يبقى الحياة البرلمانية صورية وغير مؤثرة ، وبالتالي ليس لها القدرة على تحقيق الاستقرار ونزاع فتيل التآزم في المملكة ، بل إن مشاركة كافة أطراف المقاطعة في الحياة البرلمانية لن يغير من الأمر شيئاً ما لم يحرز تقدم جوهري في المسألة الدستورية ، لأن الذي يحقق الأمن والاستقرار هو المشاركة الشعبية الحقيقية في صناعة القرار ، أما المشاركة الصورية فليس من شأنها ذلك ، ولم تتغير قناعاتي بشأن وصفي السابق للحياة البرلمانية في ظل الوضع الدستوري الحالي .

وقد لاحظنا الكثير من الدول قد عانت من التآزم الأمني والسياسي والاجتماعي رغم وجود حياة برلمانية فيها ، لأنها كانت حياة برلمانية صورية ، وقد انتهى المطاف ببعض أنظمتها إلى السقوط كما وجدنا في إيران والعراق ، وهذه هي سنة الحياة التي أودعها الله تعالى فيها ، وهي سنة لا تتغير .

الملاحظة الثالثة : يحاول البعض أن يبعث برسائل خاطئة ومضللة إلى السلطة وإلى أطراف أخرى داخلية وخارجية ، مفادها : أن المقاطعين سوف يشاركون في انتخابات عام (2006 م) بغض النظر عن نتائج الحوار ، وقال بعضهم : أن قرار المشاركة قد اتخذ فعلاً ، وأن المقاطعين يبحثون عن سبيل لحفظ ماء الوجه ، وأنهم يشقون طريقهم واليهين للمشاركة في عام (2006 م) . ولا أعلم من أين جاءت لهؤلاء هذه المعلومات المضللة ، ولكني أعلم بأنهم لا يجيدون قراءة الواقع ومؤشراته ، وعليهم أن يستقيوا من تجربتهم السابقة حينما وصفوا الدعوة إلى المقاطعة بأنها مجرد بالون ، ثم فاجأهم النتائج ليكتشفوا أميتهم في قراءة الواقع ، وعليهم أن يتعلموا من التجارب لكي لا تتكرر أخطاؤهم الممضرة بالوطن ، وأنصح كافة الأطراف بأن لا تتخدد بأقوالهم المضللة ، وقد انكشفت للجميع أميتهم في قراءة الواقع ، وأنهم ربما يعملون لحاجات في أنفسهم ، وأرجو أن تنكشف هذه الحقيقة لهم أنفسهم .

وأستطيع القول : بأن في وسع المراقب الفطن أن يقرأ من المؤشرات الحالية ، أن الموقف اليوم قد أصبح أكثر وحدة وصلابة وجدية في المطالبة بالحقوق بكافة الأساليب والوسائل المشروعة من ذي قبل ، وذلك بفضل الوعي الشعبي الجماهيري والمتابعة والنقد البناء والمحاسبة المسؤولة ، وسوف يكون الوضع في المستقبل أفضل من الآن ، والشاطر هو الذي يجدد قراءته باستمرار ، ويستفيد من أخطائه ولا يصير عليها .

وبعد ما تقدم أتى إلى التعليق على تصريحات الوزير العلوي ..

أولاً - التصريحات كحدث : إنني أرى فيها تراجع عما اتفق عليه لاسيما في جلسة الحوار الأخيرة ، وقد خلقت تلك التصريحات حالة إرباك وبلبلة في الشارع الوطني ، وأضرت كثيراً بعملية الحوار ، وليس فيها أي منفعة سياسية للسلطة التي يمثلها العلوي في الحوار ، وأقل ما يقال عنها : أنها تدل على سوء الإدارة والتصرف .

فقد ولدت تلك التصريحات شعوراً سلبياً لدى قطاعات وطنية واسعة ، وعززت ما قيل عنه بأنه أزمة ثقة بين الحكومة والشعب ، على خلفية ما حدث لأصحاب المبادرة في عام (1995 م) ، وما جاء به دستور (2002م) على خلاف ما جاء في ميثاق العمل الوطني ، وتجارب أخرى يرددها أبناء الشعب تمتد لأكثر من نصف قرن ، في حين كان أبناء الشعب ينتظرون من الحوار أن يفتح صفحة جديدة في العلاقة بين السلطة والمعارضة لخدمة المصالح الوطنية العليا ، وقد جاءت تلك التصريحات مخيبة لأمالهم ، وعليه فإني أطلب من العلوي إذا كانت لتصريحاته أية فائدة لخدمة الحوار أو المصالح العليا للوطن أو لخدمة السياسة الوطنية للسلطة

التي يعمل فيها ، أن يوضحها لنا لناخذ بها شاكرين له . ولما كانت تصريحات العلوي تدل على سوء الإدارة والتصرف ، وليس فيها أي منفعة سياسية للسلطة التي يعمل فيها في فهم الكثيرين من أبناء الوطن وشرائحه المتقنة ، لا سيما أنه تولى قيادة الفريق المفاوض الممثل للسلطة بتحويل من جلالة الملك ، فقد طرحت في الشارع عدة خيارات تتعلق بالموقف من الحوار ، منها الخيارات التالية ..

الخيار الأول : رفض استئناف الحوار مع العلوي وذلك من أجل إنقاذ العملية الحوارية والمحافظة عليها ، لأن العلوي لا يصلح للحوار في تقدير هؤلاء ، وأن تصرفاته تضر بعملية الحوار ، وليس من شأنها تحقيق أي تقدم في العملية الحوارية والوصول بالحوار إلى بر الأمان وتحقيق الإرادة الملكية المطلوب تحقيقها في العملية الحوارية .

الخيار الثاني : اشتراط دخول عناصر أخرى حكيمة ومؤثرة في الحوار تمتلك صلاحيات واسعة تحت مظلة السقوف المقررة لها سلفاً من القيادة العليا .

الخيار الثالث : طلب ضمانات من السلطة تعطي الطمأنينة للمعارضة بجدية الحوار وفائدته في معالجة الاختلاف في المسألة الدستورية والوصول إلى حل توافقي يرضي الطرفين : المعارضة والسلطة ، وذلك قبل استئناف الحوار .

وفي رأيي فإن الخيارات الثلاثة خيارات معقولة ، ينبغي على الجمعيات الأربع دراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها .

وفي جميع الأحوال لا يمكن عملياً لعملية الحوار أن تستمر ما لم يتم التراجع عن تصريحات العلوي ، ويصدر بشأنها توضيح إلى الرأي العام في الإعلام المحلي ، لأن الحوار في ضوء تصريحات العلوي أصبح بلا موضوع على حد وصف سماحة العلامة الشيخ عيس أحمد قاسم في خطبة صلاة الجمعة الفائتة ، ولا بد أن تصدر تعليمات إلى العلوي باحترام الطرف الآخر المشارك في الحوار ، حيث استطى عليه في تصريحاته وحقره .

ثانياً - مناقشة بعض النقاط الواردة في تصريحات العلوي ..

النقطة الأولى : رأى العلوي بأن الهدف من الحوار مع الجمعيات الأربع هو إقناعهم بالمشاركة في انتخابات عام (2006 م) لكي لا يبقوا مهمشين خارج اللعبة ببقائهم خارج قبة البرلمان .

وأرى بأن الهدف لدينا هو الوصول إلى حل توافقي يرضي الطرفين : السلطة والمعارضة في المسألة الدستورية ، على أن تحصل نتائج الحوار على إقرار شعبي بأي وسيلة دستورية يتم التوافق عليها ، فليس من صلاحيات الفريق المفاوض أو الجمعيات الأربع إقرار التعديلات بأنفسهم لأنهم غير منتخبين ، وقد أخذت المعارضة على جلالة الملك بأنه أصدر دستور (2002م) بإرادة منفردة ، فكيف تسمح المعارضة لنفسها بأن تجيز أي تعديلات دستورية بدون الرجوع إلى الشعب ، وهذه من المسائل التي ينبغي أن تفرض فيها الرقابة الشعبية على الجمعيات الأربع المشاركة في الحوار .

وأضيف : بأن الحوار المطروح حالياً بين الجمعيات السياسية الأربع والسلطة ، لن يكون طريقاً لتحرير شهادة زور في المسألة الدستورية من أجل المشاركة في انتخابات عام (2006 م) أو غيرها ، فإذا فشل الحوار في تحقيق أهدافه في المسألة الدستورية فسوف يتوقف قطعاً .

وإذا فرضنا جدلاً : بأن لبعض الجمعيات الأربع المشاركة في الحوار رغبة في المشاركة في انتخابات عام (2006 م) ، فليس من حقها أن تحمل الآخرين على تقديم شهادة زور في المسألة الدستورية وصياغة مستقبل شعب ومستقبل وطن صياغة غير صحيحة من أجل أهدافها السياسية الخاصة ، ولن يسمح لها بذلك في الحوار ، فهذه مسؤولية وطنية وأخلاقية ودينية ، وعليها أن تبحث لنفسها عن وسيلة أخرى ، وهذه أيضاً من المسائل التي ينبغي أن تفرض فيها الرقابة الشعبية على فريق المعارضة المشاركين في الحوار .

النقطة الثانية : إصرار العلوي على تمرير التعديلات الدستورية من خلال المجلس الحالي ورفضه لأي آلية أخرى ..

قلت قبل قليل : بأن أي تقدم يحرزه الحوار بين الجمعيات الأربع والسلطة في المسألة الدستورية من أجل دستور عقدي على طريق المملكة الدستورية - كما نص ميثاق العمل الوطني - سوف يكون مكسبا للوطن وكافة المواطنين ، ولن يخسر منه مواطن مخلص واحد .

ومن جهة ثانية : فإن الخلاف اليوم في المسألة الدستورية محصور بين السلطة والقوى السياسية المقاطعة ، ويمكن حله بينهما بسهولة ، لا سيما مع توفر الإرادة الملكية لذلك ، ومع الإصرار على تمرير التعديلات من خلال المجلس الحالي وفضله في تمرير ما اتفقت عليه الجمعيات الأربع مع السلطة من تعديلات ، وهذا في غاية التوقع ، لأن الأعضاء لن يبيعوا على بياض أو ما يوجه إليهم دون مناقشة ، وإنما سوف يحرصوا على تثبيت وجهات نظرهم التي قد تكون مختلفة ، وبالتالي فإن الخلاف في المسألة ينتقل بين الأطراف الوطنية الشعبية ودخولها في نزاعات ، مما يؤدي إلى تعقيد المسألة وصعوبة حلها ، وهذا لا يخدم المصلحة الوطنية والوحدة بين المواطنين وأطرافهم الوطنية ، الأمر الذي ينبغي على كافة الأطراف الوطنية تجنبه والحذر من وقوعه ، وهذا ما أنصح به .

والخلاصة : فإن الإصرار على تمرير التعديلات من خلال المجلس الحالي ليس في محله ، ويمكن أن يحسب بأنه من أجل مكاسب خاصة على حساب المكاسب والمصالح الوطنية العليا .

ولا أعلم بأي حق يسمح العلوي وغيره ويسوغوا لأنفسهم بأن يسبقوا الإرادة الملكية ويلبغوها ويسبقوا نتائج الحوار بهذا الإصرار ، وهم يعلمون بأن نتيجة إصرارهم هو قطع الطريق على المصالحة الوطنية والإضرار بالمصلحة الوطنية العليا ، وهم يعلمون بأنه في الإمكان التوافق بين المعارضة والسلطة على آلية دستورية أخرى لإدخال التعديلات التي يتفق عليها بين الطرفين !!

النقطة الثالثة : رأي العلوي في تصريحاته بأن بعض الأطراف المشاركة في الحوار ، ليس من مصلحتها نجاح الحوار .

وأرى بأن هذه محاولة لضرب التحالف الرباعي والافتراق بالوفاق في الحوار ، الأمر الذي لا زالت تسعى من أجله بعض الأطراف في سبيل تخفيض سقف المطالب الوطنية في المسألة الدستورية عن طريق إخضاعها للمساومة الطائفية ..

وهنا تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات المهمة .. الملاحظة الأولى : على الوفاق أن تحذر من الانزلاق إلى الحوار المنفرد ، لأن ذلك يفقدها مصداقيتها ويضعف مواقفها ودورها الحالي والمستقبلي في العمل الوطني ، وأنها سوف تكون الخاسر الأكبر ، ولن تحصل حتى على القليل مما تطمح إليه من المكاسب والمغانم . وقد تنبه أصحاب السماحة العلماء إلى هذه الحقيقة ومعادلات اللعبة وخفاياها ، ولهذا أكدوا على ضرورة الحوار مع الجمعيات الأربع ورفضوا الافتراق بالوفاق في الحوار .

الملاحظة الثانية : لقد أثبتت الوفاق محافظتها على شرف التحالف وتمسكها بالمصالح الوطنية وأنها تعمل من أجل كافة المواطنين وليس من أجل طائفة معينة ، وأنها لا تجري وراء المكاسب الخاصة ، وينبغي على حلفاء الوفاق في المقابل أن يحفظوا لها بعض الاستحقاقات من أجل تثبيتها ومن أجل مصلحة التحالف وقوته وحسن إدارته ، فهذا ما تقتضيه المصلحة الوطنية ويحكم به المنطق وجرت عليه العادة في التحالفات السياسية بين القوى السياسية وبين الدول . ولابد من الإشارة إلى أني قد رأيت التفات بعض حلفاء الوفاق لذلك وحرصهم عليه ، ولو لا حرصهم على عدم التمييز لسميت بعض الأشخاص بأسمائهم .

تعطل الكهرباء، وتصاعد البطالة، وانتشار الفوضى والفساد: أزمة حكم ام حكومة؟

لماذا تتعطل الكهرباء في ذروة الحاجة إليها؟ لماذا تنصدر البحرين قائمة الدول العربية من حيث نسبة البطالة؟ لماذا تنفق اموال الشعب على مشاريع العائلة الخليفية مثل المرفأ المالي وقبلها الفورمولا 1 بدون العودة اليه؟ لماذا يشجع الفساد المالي والسياسي عبر سياسات شراء الذمم من جهة، والاستحواد المطلق من قبل رئيس الوزراء وعصابته على المال العام؟ ثم لماذا الصمت من وسائل الاعلام ومن مجالس العائلة الخليفية على كل ذلك؟ أليس ذلك تواطؤا في ارتكاب الجريمة؟ من يصدق ان بلدا نفطيا لا يتجاوز عدد سكانه الاصليين النصف مليون يستمر في معاناته من انقطاع الكهرباء بعد مرور بضعة اسابيع على اصدار وزير الكهرباء الخلفي تأكيدا بان الكهرباء لن تنقطع هذا العام؟ هل ستمت محاسبة هذا الوزير وطرده من عمله؟ ام تتم ترقيته كما تمت ترقية القتلة والجلادين قبله؟ نحن نعيش في واقع ام حلم عندما يتم التصفيق للنظام البائس برغم اخفاقاته التي لم تتوقف؟ أم ان العائلة الخليفية اصبحت تعتمد سياسة جديدة لتحطيم معنويات المواطنين وتطلعاتهم، عن طريق الوعود ثم التخلي عنها؟ الواضح ان هناك سياسة مركزية تعتمد سياسة الوعود المعسولة التي يقسم من يطلقها بأغلظ الايمان، ثم التخلي عنها، ثم اجبار المواطنين على التصفيق للاعبين في مضمار السباق هؤلاء. بدأ الحاكم عهده بوعود و ضمانات لم يلتزم بها، وأنفقت اموال المواطنين على الترويج لمشروع التخريب الذي فرض الشعب، بعنوان الاصلاح. وقبل ان يقوم الشيخ حمد بزيارته الولايات المتحدة الشهر الماضي لحضور قمة الدول الصناعية، روج النظام مقولة الحوار، وتمت تسمية احد الوزراء الهامشيين للقيام بالمهمة، وبعد عودة الشيخ حمد تم تميع مقولة الحوار لتصبح مجرد جلسات للاخذ بالخواطر وامتصال النعمة. وظهر وزير الكهرباء قبل اسابيع ليقدّم الوعود للمواطنين بان الكهرباء لن تنقطع هذا العام، وما هم المواطنون يعانون من هذا الانقطاع، بدون ان يسمع كلمة اعتذار واحدة من الوزير او رؤسائه. أهي أزمة حكم أم حكومة؟ بمعنى هل المشكلة نابعة من نظام الحكم المتمثل بالعائلة الخليفية ودستور الشيخ حمد؟ ام من ضعف اداء الموظفين الكبار الذين يقاضون رواتب الوزراء ويعاملون من قبل الحكم معاملة العبيد؟

منظمة العمل العربية تؤكد في تقريرها الاخير ان البحرين لديها اكبر معدل للبطالة في الدول العربية. ولطالما سمعنا من وزراء النظام انكارهم لوجود بطالة حقيقية في البلد، او ان الارقام مبالغ فيها، او ان المشكلة تمكن في ابناء البحرين الذين لا يحبون العمل، وان الخير كل الخير في هذه الجيوش الجرارة من الاجانب الذين يستقدمهم النظام لحمايته اولا وللامعان في امتصاص اموال الشعب خصوصا عن طريق "فري فيزا" وغيرها من اساليب النهب المقيتة. في السابق كان رئيس الوزراء يتحدث عن "بحرنة الوظائف" لاسكات المواطنين، في الوقت الذي كان يستقدم الالاف منهم لمنع هيمنة المواطنين على سوق العمل بشكل يسمح لهم ب "تسييسها". فقد كان التسييس الهاجس الاكبر للنظام ورموزه، وما يزال الامر كذلك حتى الآن. واليوم يبنّي "المشروع الاصلاحى" مبدأ "بحرنة الاجانب" بدلا عن السياسة السابقة لكي لا تكون هناك ارضية للحديث عن الاجانب بالشكل الذي شوه سمعة العائلة الخليفية في الماضي. مشروع الشيخ خليفة فشل فشلا ذريعا لعدم وجود نية لدى العائلة الخليفية في احدث تغيير حقيقي في سوق العمل لصالح ابناء البحرين. اما مشروع الشيخ حمد فقد اصبح عنوانا لظلمة شعب، تقوق في حجمها ومأساتها

كل المصائب التي حلت به منذ الاحتلال الخليفي للبلاد قبل 221 عاما. نقول احتلال، ونعي معنى ذلك وما قد يسببه من ردود فعل شديدة لدى البعض. كان بودنا ان نتعامل العائلة الخليفية مع شعب البحرين بعقلية المواطنة المتساوية، ولكنها لم تفعل ذلك. فالاحتلال في فلسطين والعراق فرضا على الشعب القوانين التي تحمي موقع الاحتلال، ولم يرجع لأهل البلاد لمشاورتهم في طريقة الحكم التي يريدونها. وكان لموقف علماء العراق دوره في افشال سياسة الاحتلال، واجباره على احترام ارادة الشعب، وان اي دستور يحكم البلاد يجب ان يكون نابعا من ارادة شعبية منتخبة. واذعنت قوات الاحتلال الانجلو امريكية لذلك الطلب لان احتلالها مؤقت وليس دائما. اما الاحتلال الاسرائيلي فهو دائم، ولذلك لم يعط الحق لابناء فلسطين في تحديد مصيرهم. وفي البحرين، لم تتمكن العائلة الخليفية من التخلي عن عقلية الاحتلال، بل سعت لفرض ما يناسبها من قوانين ودساتير برغم الرفض الشعبي لذلك. وفي الوقت نفسه حدث حذو الاحتلال الاسرائيلي، وذلك باستيراد شعب جديد ومنحه الجنسية البحرينية بكل صلافة ووقاحة، بينما هناك من ابناء البحرين من لا يزال محروما منها.

ما هكذا تورد يا سعد الابل، وليس بهذه الاساليب تحكم الشعوب، ولا يمكن القضاء على شعب بفرض الاحتلال البغيض عليه. ولطالما كان هناك أمل بان تعي العائلة الخليفية ضرورة التخلي عن عقلية "الفتح" وتتعاطى على اساس "المواطنة" التي يتساوى فيها جميع المواطنين، فيصبح الخلفي محكوما بالقوانين نفسها التي تحكم البحريني، ولكن ذلك لم يحدث. كما لم تقبل تلك العائلة بالتخلي عن المصطلحات الاستقرازية التي ارتبطت بتاريخ احتلالها البحرين، وعدم الاصرار على استعمال مصطلح "الفتاح" لوصف كبيرهم الذي غزا البلاد واحتلها في 1783. ولكن ما زال شعب البحرين يتعرض لسياسات طمس هويته الثقافية والدينية، سواء عن طريق التجنيس السياسي الرهيب، وهي اكبر جريمة يتعرض لها البلاد، ام عن طريق الاصرار على تسميات من نوع "مدرسة احمد الفاتح" و "جامع الفاتح" وغيرها. هذه القضايا لا تنفصل عما تمر به البلاد اليوم من محاولات متواصلة لمنعها من التطور السياسي، والاصرار على ابقائها خاضعة لحكم العائلة بأطرها الضيقة واساليبه الخائفة. وما شهده المواطنون في الاسباع الاخيرة أكد لهم خواء البرنامج الخلفي من الاصلاح السياسي او الاعلامي او الثقافي، واصراره على فرض القوانين والدساتير من طرف واحد، مع استغلال اموال الشعب لتمويل برامج التضييل والتشويش على أمل ان يتحقق ما يريد. ان الشعب الذي رفض الهيمنة الخليفية المطلقة ما يزال ثابتا على خطه ومصرا على مطالبه، فهو يعيش الحرية والاستقلال، ويرفض الاستعباد والاستضعاف. ولذلك اصبح يحتفل سنويا بذكرى الانسحاب البريطاني في 15 اغسطس كمناسبة وطنية تمثل استقلال البلاد من الهيمنة الاجنبية ايا كان شكلها، وامتنع عن مشاركة العائلة الخليفية فرحتها في 16 ديسمبر، في مناسبة لا تربطه بها صلة ولا يشعر بالارتياح لها. هذه المفصلة في المشاعر والتطلعات والعلاقات تؤكد امرا واحدا مهما: وهو ان شعب البحرين حي لم يموت، وان جلاييه هم الذين يعانون من سكرات الموت. وبدون العودة الى الشعب لاستحصا موافقته على الحكم الخليفي عبر دستور تعاقدي ملزم للطرفين، سيظل هذا الحكم فاقد للشرعية ومعتمدا على وسائل القوة للقمع والتنكيل بالاحرار والابرياء. وهيئات ان يتحقق للحكم ما يريد بهذه الوسائل الهابطة.

الجد والهزل:

ملاحظات حول الوساطات والخلاوات و اللقاءات و جلسات الإستماع و الحوارات و المفاوضات و حول الضمان و المناقصات و مقاولات توريد الولاة

عبد الهادي خلف

حسب تلخيص منشور حتر نائب رئيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الأستاذ حسن المشيمع في خطبة الجمعة في جامع الصادق (9 يوليو 2004) من ماطلات حكومية و ذلك في معرض تعليقه حول اللقاءات الجارية بين الحكومة و المعارضة. رحم الله و الذي الأخ حسن فلقد عبّر عما يشعر به كثيرون .

و تضم التلخيص المنشور إشارة الأستاذ حسن المشيمع إلى ما سماه ببورصة اللقاءات و إن في إطارها تجري مناقصات رست مناقصة منها على وزير العمل. و هذا الإستخدام المجازي لكلمات "البورصة" و "رسو" و "مناقصة" يثير في ذهني بعض الصور و التدايعات التي سأذكر بعضها بعد قليل (إحدى فوائد المجاز كما يعلمنا العارفون به. هي ما يستفزه من صور و تدايعات في ذهن المتلقي..... و مع ذلك يتوجب الإعلان من البداية إن الأستاذ المشيمع لا يتحمل وزر ما إستتاره مجازة من تدايعات لدئي).

لكني سأبدأ بما أورده الخبر من إن الأستاذ مشيمع أشار أيضاً إلى بقاء الشكوك حول مدى جدية الطرف الحكومي إذا ما إستمرت إدارة الحوار في أيدي وزير العمل. و هنا يستعيد الأستاذ مشيمع التجارب السابقة التي عاش واحد من أكثرها خطورة حين شارك في ضمن مجموعة المبادرة في محاولة التوصل إلى حل للأزمة التي عصفت بالبلاد طوال عقد التسعينات. و هذه التجربة هي واحدة من سلسلة تجارب تاريخية. بعضها شديد المرارة صبغتها بلونها الداكن أساليب السلطة/العائلة في تفتيت المجتمع و تشطيره بمختلف الوسائل بما في ذلك عن طريق الإعتماد على الوسطاء على إختلاف أشكالهم .

هذا الإعتماد على الوسطاء يستند كما هو معروف إلى إصرار السلطة/العائلة على رفض التعاطي المباشر مع الشعب أو مع يتقدمون كممثلين له من قوى المعارضة. و يستند أيضاً إلى إصرارها على أن يتم أي تعاطي عبر وسطاء ممن تنق السلطة/العائلة فيهم من بين الوزراء أو الموظفين الكبار أحياناً أو من بين التجار أحياناً أخرى.

للتعاطي عبر الوسطاء (سواء أكانوا وجهاء قدامى أو جدد) فوائده التي لا تخفى من وجهة نظر السلطة/العائلة. لقد كان الوسطاء ولا يزالون احد المكونات الرئيسية في نظام الحكم في بلادنا. فهؤلاء الوسطاء يشكلون جزءاً أساسياً من المخزون الاحتياطي المحلي لمصادر قوة السلطة | العائلة. و بهذه الصفة يتم تجنيدهم و إستيعابهم في حظيرة النظام بحيث يكونون على أهبة الاستعداد متى ما شعرت السلطة/العائلة بالحاجة إلى دعمهم للتغلب على أمر من الأمور. وفي ذات الوقت يتم إعادة تذكير الوسطاء (سواء أكانوا وزراء أو مستشارين أو وجهاء قدامى أو جدد) من حين إلى آخر بأن من غير المسموح لهم. مهما حسبو إرتفاع قدرهم. أن يتحولوا إلى مراكز قوى مستقلة أو دائمة.

لقد أكدت الخبرات التاريخية مدى أهمية الوسطاء (سواء أكانوا وجهاء قدامى أو جدد) في المحافظة على نظام التشطير العمودي للمجتمع الذي ثبتت فاعليته كأداة فعالة من أدوات الحكم. و لقد رأينا خلال سنوات الطفرة النفطية كيف إستخذمت السلطة/العائلة الموارد الهائلة التي وضعتها الطفرة تحت تصرفها لإصطناع وسطاء جدد و دفع بعض القدامى منهم ممن إنتهت فترة صلاحيتهم إلى التقاعد. و لقد رأينا كيف أن وسطاء الطفرة النفطية. كما هو حال من جاء بعدهم منذ تنشئين الملك لمشروع الإصلاحية. سرعان ما إعترفوا بدورهم السياسي الهامشي و سرعان ما أكدوا و أعادوا التأكيد على قبولهم بواقع إن دورهم السياسي/الإقتصادي سيكون متناسباً تناسباً طردياً مع درجة الحماس التي يبديونها و هم يساهمون في تعميق تشطير المجتمع و إدامة ذلك التشطير. بل و رأيناهم يقلبون. و هم صماغرون. بجميع الشروط شديدة الصرامة التي يضعها أهل النظام على من يختارهم لتولي دور الوسيط. سواء أكان هذا المختار في وظيفة وزير أو سفير أو مستشار أو كان تاجراً من تجار السوق أو السياسة أو الدين.

يتعجب المرافيون و المتابعون عن قرب أو عن بعد. من أمثالي. من إن حال هؤلاء الوسطاء (سواء أكانوا وزراء

هذان مثالان أعرف و يعرف آخرون أمثلة كثيرة تحكي نفس الحكاية : هذه البلاد مزرتنا و أنتم رعايانا..... و ما لكم من حظوة أو موقع أو وجاهة إلا بمقدار ما منحه لكم..... و من يريد أن يتحول المزرعة إلى وطن و أن يتحول الرعايا إلى مواطنين سننصب عليهم جام غضبنا و سنهنيج عليه جلاوزتنا علاوة على طبايلنا و طابلاتنا .

قلت إن للتعاطي عبر الوسطاء (سواء أكانوا وزراء أو مستشارين أو وجهاء قدامى أو جدد) فوائد متعددة من وجهة نظر السلطة. و سأعرض. بإيجاز. إلى فائدتين من هذه الفوائد تتعلقان بمجريات اللقاءات الجارية بين الحكومة و المعارضة و ما يشوبها من حركات و ماطلات و بلونات إختبار.

الفائدة الأولى هي إعادة تأكيد عدم إعتراف السلطة بالصفة التمثيلية لأي طرف يدعي تمثيل الشعب أو شريحة كبيرة من شرائحه. فهي ودها من تقرر من يمثل من. بل و رأيناها و نراها نتدخل لتحديد التوقيت الذي يُسمح فيه للوجه المعتمد و المسموح له بالتوسط بينها و بين الناس..... و تحديد طول المدة المسموح له أن يقوم بهذا الدور..... و ما هي المجالات التي سيكون متاحاً له أن يتوسط فيها. و الحصول إن هذا الإصرار على الشروط التفصيلية و الصارمة التي تحكم دور الوسطاء (سواء أكانوا وجهاء قدامى أو جدد) يؤدي إلى حرمان هؤلاء من إمكانيات "شراعية" دورهم. ناهيك عن تفتيتهم كممثلين عن الشعب. أو أي من شرائحه.

أما الفائدة الثانية التي أود الإشارة إليها فهي إعادة تأكيد حق السلطة في إتخاذ القرار النهائي في جميع الأمور مهما صغرت و بغض النظر عن نتائج ما يتوصل إليه الوسطاء (سواء أكانوا وزراء أو مستشارين أو وجهاء قدامى أو جدد) في حوارهم مع ممثلي الشعب. و ممثلي أي من شرائحه. و هذا يعني إحتفاظ السلطة بما تحسبها حقها التاريخي. المؤسس على موروث الغزو. في التناكح لنتائج الحوار إذا ما جاءت تلك النتائج على غير ما تشتهي. و لعل فيما حدث منذ الإقتفاء على ميثاق العمل الوطني ما يكفي من أمثلة في هذا الصدد.

في هاتين الفائدتين ما يفسر إحدى أخطر سمات الممارسة السياسية في البحرين. و أقصد بهذه تشدد السلطة في رفضها الإعتراف بأن هناك من يستحق أن يدخل معها في حوار مباشر حول ما يهم الوطن. فالبلاد في نظر المتشددين مزرعة و ليست وطناً مشتركاً. و أهلها رعايا وليسا مواطنين.

و لعل هذا أيضاً يفسر تعييب الوزير خالد بن أحمد الخليفة. في مخالفة ظاهرة لإيعاز علي من جلالة الملك. عن مرافقة وزير العمل في جلسات الحوار التي يجريها مع الجمعيات الأربع. ذلك لأن وجود الوزير خالد بن أحمد. بإعتباره وزير البلاط الملكي من جهة و باعتباره صيته كصفر من صفور العائلة من الجهة الأخرى. كان سيغطي الحوار الدائر مع وزير العمل بعض إحتتمالات المصادقية و يخفف من مروحة الحوارات الجارية بين الجد و الهزل. بل ربما ساهمت مشاركة وزير البلاط الملكي. و هو صاحب قصيدة شبر و مرهون ذائعة الصيت. في إحداث تغيير رمزي في صورة الوضع. نعم. لأن يكون هذا التغيير عاصفاً. و لكنه كان سيكفي لإسكات المتشككين في جدوى الحوار. و كان سيكفي لإعطاء إشارة ينتظرها على أحر من الجمر أمثالي. من المتفائلين تاريخياً. بأن السلطة قد بدأت في التخلي عن موروث الغزو. أو على الأقل. إنها تنوي مراجعة نهج مدمر إنتهجه طوال عقود.

أعود الآن إلى ما تضمنته التلخيص المنشور من إشارة الأخ حسن المشيمع المجازية إلى بورصة اللقاءات و إلى ما أثاره. مشكوراً. إستخدامه المجازي من تدايعات في ذهني لا يتحمل هو وزرها. فكما قلت فإن العارفين يؤكدون على إن إن إحدى فوائد المجاز. هي ما يولده من صور و ما يستحثه من تدايعات في ذهن المتلقي. (و ليسامحي. من جهته. الأستاذ علي الديري على تظلي على هامش مجال هو له).

هل يعني إرساء مناقصة اللقاءات الأخيرة على وزير العمل إننا على أبواب تحول في جانب هام من جوانب الممارسة السياسية في بلادنا؟ أو على الأقل هل نحن نشهد الآن تحولاً في الأساليب التي تعتمدها السلطة في إختيار الوسطاء الذين تولى لهم مهمات التوسط بينها و بين الناس؟

التتمة صفحة (5 و 6)

أو سفراء أو مستشارين. و سواء أكانوا من الوجهاء القدامى أو من وجهاء الطفرة النفطية أو من الوجهاء الجدد الذين أفرزهم تنشئين الملك لمشروعه الإصلاحية) و بينهم غلاء. يتعجب أمثالي كيف لا يتوقف أحد من هؤلاء الوجهاء/الوسطاء ليأخذ العبرة من دروس مصير كثيرين ممن سبقوه في القيام بهذا الدور الذي يقوم به. صحيح إن بعض أولئك الوجهاء/الوسطاء القدامى عاشوا و ماتوا في حبوحة عيش. إلا إن كثيرين منهم عاشوا و ماتوا مكروهين. سراً أو جهراً. حتى من أقرب الناس إليهم. و قليل منهم من تذكره الناس بخير.

تاريخنا ملي بالأمثلة التي يجب على العاقل أن يتوقف عندها و دراستها بهدف إستنهاج العبر منها. و من الواضح إن الأمر يحتاج إلى توثيق و تأريخ ليس هذا مجاله. إلا إن الغرض تنوالت و تتواتر. فكم من وجه ممن كان لا يُشقق لهم خبر و كانت الناس تحسبهم خدنة أبيضين للسلطة/العائلة رأيناهم يخسرون بين ليلة و ضحاها حظوتهم و لآتفه الأسباب.

أبعيد منظر ذلك الوجه الهاشمي. رحمه الله الذي كانت تهتز لسلطته بعض أكبر أحياء المنامة بسبب قربه من أهل الحكم و بسبب دوره كوسيط بين الأهالي و السلطة؟ هذا الوجه الهاشمي رأه الناس. بعد أن تفتت الشرطة محل تجارته و قلبت أعلى المكان سافله. رأه الناس و الشرطة تسحبه بغرته المنلقة حول رقبة في سوق المنامة لا لجرم ارتكبه هو. بل لأن جلاوزة هندرسون كانوا يبحثون عن أحد أبنائه لإعتقاله؟ و لم تغفر للوجه الهاشمي علاقته المنيئة و الممتدة لعشرات السنين بالأمير وقتها و رئيس الوزراء و بقية أفراد العائلة.

و لعل هناك من سياتسرع و يُلبس معاناة الوجهية الهاشمي. رحمه الله. لبوس الطائفية. ليرفض أن يجد فيها عبرة لمن يعتبر. و هنا أقول لهذا المتسرع أو لتلك المتسرفة إن الأمر لا علاقة له بالطائفية..... بل بموروث الغزو. و لكن لا بأس. فالقصص تنوالت و تتواتر.

فليست بعيدة أصداء تلك الكلمات التي قالها وزير الداخلية السابق. و مستشار جلالة الملك حالياً. لجماعة. أعرف بعضها. من أهل المحرق ممن ذهبوا إليه لإستصدار ترخيص بإقامة تأبين اليوم الأربعين على روح المرحوم عبدالعزيز سعد الشعلان. و لقد ظن الأخوان من أعضاء الوفد المحرقي إن الأمر روتيني. فالمرحوم الشعلان كان من أكبر رجالات البحرين و كان عند وفاته سفيراً في ديوان وزارة الخارجية البحرينية.

لكن ما حدث كان مفاجئاً لبعض الوفد و صدمة لآخرين منهم. كما هو إهانة أعتبرها شخصية لجميع من عرفوا المرحوم عبدالعزيز الشعلان و قدروا و مازالوا يقدرون إسهامه الهام في النضال الوطني. لقد رفض وزير الداخلية يومها الموافقة على طلب الترخيص بإقامة الإحتفاء التأبيني للمرحوم السفير الشعلان. بل إن وزير الداخلية يومها وبّخ الوفد المحرقي. و قال لهم من جملة ما قاله: ألا تعرفون إنه عدوتنا؟

و لمن لا يعرف من هو المرحوم عبدالعزيز الشعلان أقول. مُختصراً. إنه كان أحد قيادات هيئة الإتحاد الوطني التي قادت النضال الوطني في البحرين في النصف الأول من خمسينيات القرن الماضي.... و هي الحركة السياسية التي تحددت بقوة الحواصر الطائفية التي فرضها نظام الحكم على البحرين و على العمل السياسي فيها. و لقد حكم عليه و على أربعة من زملائه من قادة الهيئة بالسجن لأربعة عشر سنة في سانت هيلانة. بعد الإستقلال إقتنع المرحوم الشعلان بما قيل وقتها عن نوايا القيام بإصلاح الأوضاع. المتخلص من التركة الإستعمارية فعاد في منفاه في دمشق للمشاركة في " بناء دولة الإستقلال" الموعودة. و كانت عودته المشروطة صدمة لي و لغيري من محبيه. لكن أحداً ما لم ينس فضله على مسيرتنا الوطنية. و تولى بعد عودته كثيراً من المهمات. فبعد مشاركته في المجلس التأسيسي التي وضع دستور البلاد. تولى المرحوم عبدالعزيز الشعلان عدة مناصب رسمية من بينها منصب سفير البحرين في مصر و مندوب البحرين الدائم إلى جامعة الدول العربية.

إلا إن كل هذا لم يفر. في عين وزير الداخلية السابق. للمرحوم الشعلان ذلك الجزء المشرف من ماضيه حين شارك مع رفاق نضاله في قيادة هيئة الإتحاد الوطني في صياغة الحلم الوطني. حلم تحويل البحرين من مزرعة إلى وطن. و أهلها من رعايا إلى مواطنين متساويين في إمتيازات المواطنة و إلتزاماتها كافة. ولهذا قد لا يجد البعض غرابة في قول الوزير ما قاله لأعضاء الوفد المحرقي: ألا تعرفون إنه عدوتنا؟

من المعروف إن الأسلوب المعتمد، حتى الآن، والذي ثبتت نجاعته وفاعليته طويلاً العقود الماضية يقوم على موروث الغزو كما تبلور في عهد المرحوم الشيخ عيسى بن علي . فبعد أن وهب المذكور أغلب قرى البحرين، ببشرها وأرضها وما يهاها، إلى من إختارهم من أهله قام كل واحد من هؤلاء باختيار " وزير " أو أكثر من أهل القرية نفيسها ليتولى القيام بنياحة عن الشيخ متملك الأرض، بهام عدة من بينها ضمان الأرض الزراعية و من ثم تضمينها إلى أهل القرية . وكما هو معروف كان المرحوم الشيخ عيسى بن علي كريماً معطاءً . و يذكر النهائي في تحفته (صفحة 199/200) إن المرحوم الشيخ عيسى بن علي ، غفر الله له، أنعم على القبائل التي كانت معه في قطر ببذل العاديات الأصائل، من جباد الخيل، و الأموال و السلاح و الحلل . و بلغ كرمه مبلغه حين " وصل بني عمه من باليساتين الزواهر و الطرف النفيسة و الجواهر حتى إنهم أجمعوا على إنه أندى الملوك راحة و أرحبهم ساحة " . و أدت وحيات المرحوم الشيخ عيسى بن علي ، و كما هو معروف ، إلى أن يصبح كل شيخ من أولئك الموصولين بعطايه سيداً مطلقاً على مجموعة من المضمين و الضامنين يتنافسون فيما بينهم برفع سعر الضمان الذي يعرضونه على الشيخ . و كانت مكانة و حظوة كل منهم لدى الشيخ مشروطة بقدرة الفرد " الوزير " أو الضامن منهم على تقديم أفضل عروض الضمان من حيث القيمة المالية و العينية (و لا حرج هنا فالذي يدفع في نهاية الأمر ليس " الوزير " بل العكار الراغب في فلاحه الأرض الزراعية أو استعمال الحظرة).

لقد توقف الإستخدام الزراعي لذلك النوع من "الوزراء" و لذلك النوع من الضمان، إلا إن إستخدامهما السياسي ما زال مستمراً بل و نراه بصوغ الحياة السياسية في بلادنا منذ عقود طويلة . و لم تعد قيمة الضمان تحسب في صورة نفود أو محصول تمر أو سمك ، ولم يعد الضامنون يتنافسون على التقرب إلى الشيخ بتقديم أعلى المردودات المالية و العينية إليه . فما لدى الشيخ ، الآن ، صار أكثر مما يستطيع الضامنون إعصامه من دماء و عرق من هم دونهم من أهل البلاد . و لهذا أضحت قيمة الضمان المطلوبة للحصول على الجاهة لدى أهل الحكم تُحسب على أساس الولاء غير المشروط للنظام و على أساس نجاح الوجيه في دوره المرسوم كضامن لولاء الآخرين .

يعتمد نجاح هذا الاستخدام كما رأينا على نجاح النظام في تحويل الولاء له ليصبح شرطاً مقبولاً من شروط ممارسة الحياة الإجتماعية العادية . فإذا لم تكن مالياً فانت خطر يتوجب أن يتحاشاك الآخرون ، و إن لم يتحاشوك فلك السجى أو ما هو أفسى . ولكي يتحقق تحويل الولاء للنظام إلى شرط مقبول من شروط ممارسة الحياة الإجتماعية العادية لم يعد "وزير" واحد من وزراء تلك الأيام يكفي في الحي أو القرية للقيام بالمهام المطلوبة . بل يحتاج الأمر إلى توافر عدد كبير من الراغبين في القيام بالمهام التي يتطلبها تحسيد المعز أو عن طريق إشتهار شفيده . و لهذا رأينا كيف يزدادت عاماً بعد عام أعداد المتقدمين لضمأن الولاء . و لقد رأينا أيضاً كيف إزدادت ، عاماً بعد عام ، و بتوافر موارد النفط ، قدرات النظام و خبرته في مجال فرز المتقدمين و إنتقاء الأسباب منهم للحاجة و الظرف .

و يحتاج الأمر أيضاً ، كما لا يخفى ، إلى التنافس بين الضامنين (سواء أكانوا من القدامى أو الجدد) و تدافعهم و تأسيس هوة عريقة من عدم الثقة فيما بينهم . وهذا بدوره مكن السلطة/العائلة من تحويل موروث الغزو ليلتزم متطلبات عهد ما بعد الإستقلال . و نجحت في إقامة نظام سياسي إجتماعي معقد يقوم على التشطير الإجتماعي كما يعتمد على هرم من الوسطاء من وجهاء البلاد الذين لا يتقنون في بعضهم البعض و يعرفون إن بقائهم في مراكزهم تعتمد على إستمرار رضا أهل الحكم على إيدانهم كضامنين لولاء الناس .

أودي موروث الغزو و تحويراته الحديثة إلى إدامة التشطير الإجتماعي بمختلف الأساليب . و أكثر هذه الأساليب نجاعة و فعالية في هذا الصدد هو التزم كل فرد من الوسطاء من وجهاء البلاد بحدوده و عدم تجاوزها . ففي هذا الإلتزام قبولاً برضاه عن الوضع القائم و قبوله بدوره السياسي الهامشي . كما في هذا الإلتزام تأكيد على تعهد كل فرد من الوسطاء من وجهاء البلاد بالمساهمة . و بحماس ، في الحفاظ على

إلا إن الوجهاء الجدد سرعان ما إكتشفوا حقيقة يعرفه كل دارسي لعلم الاجتماع. ألا وهي إن التعاضديات لا تشكل براءة كن فيكون. فكل تعاضدية من التعاضديات القائمة والمعتمدة لدى أهل الحكم تاريخٌ ممتد. والأهم من ذلك أنهم، أي الوجهاء الجدد، سرعان ما إكتشفوا أيضاً إن للبحرين طاقة إستيعابية محدودة فيما يتعلق بالجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني. من جهة أخرى كشفت الممارسة العملية إن المزايا المتحصلة من تأسيس بعض تلك الجمعيات كانت أقل بكثير مما كان البعض منهم يتمنى أو يتخيل. ولقد رأينا كيف إن بعض الجمعيات لم تستطع حتى إستئجار مقرات لها و رأينا بعضها ترفع العقيرة مهددة بالويل والثبور وتكتب المذكرات الإحتجاجية حين ينسى سكرتير الوزير إرسال دعوة لرئيسها لحضور جلسة للتداول في الشأن العام ولشرب الشاي في مكتب الوزير. ناهيك عن جمعيات لم تتمكن حتى من إستكمال نصاب جمعياتها العمومية.

و فوق ذلك يعاني الجميع من ضعف ثقة الناس بهم و بنواياهم، كما يستدل على ذلك من الأرقام المتدنية لأغلب هذه الجمعيات السياسية منها و غير السياسية. علاوة على ضيق السوق البحرينية و ما تعانيه من تضخم وجهائي فقد إكتشف الوجهاء الجدد إن المناقشة فيما بينهم شديدة. و تشير بذاءة لغة التخاطب فيما بين بعضهم إلى إن المسألة قد تتخذ مناحي خطرة و خطيرة و خاصة حين تعرف إن بعض الوجهاء الجدد لا عزوة لهم و لا قبيلة و لا طائفة و لا حزب و لا مريدين و في حالات لا تاريخ شخصي ينافسون به مزاحمهم. بل إن من بينهم من أفتضح أمره لأسباب أخرى عديدة. تعرف السلطة إن هؤلاء جميعاً لا يستطيعون يقوموا بدور الضامن لولاء الآخرين، ولكنها تعرف أيضاً إن بعضهم يستطيع المساهمة في العملية السياسية عن طريق مشاريع مقاولات توريد الولاء، و هي مشاريع مقاولات تكبر و تصغر حسب الحالة.

بين الجد و الهزل أقول، ختاماً، إن المناقصة التي يشير مجازاً الأستاذ مشيمع إلى إرسائها على وزير العمل قد لا تكون أكثر من تحوير مناسب لهيئة الوزير من جملة مشاريع مترامنة، بعضها مستور، يتولاها عددٌ آخر من مقاولي توريد الولاء منذ مدة.

السؤال هو هل سينجح الوزير أم سيقاقي تعهده بتوريد ولاء الجمعيات الأربع ما لاقاه من سبقوه من مقاولي التوريد؟ أو بكلمات أخرى، كيف ستتصرف الجمعيات المتحورة الأربع إذا ما إستمرت وساطة الوزير الحوارية تراوح في أمكانها ما بين الجد و الهزل؟

فالجمعيات تعرف ما تعرف إستناداً إلى دروس الماضي إن الحوار مع أي من مقاولي توريد الولاء، أو الوجهاء/الوسطاء الآخرين، لن يقود إلى نتيجة ترضي الناس ما دامت السلطة/العائلة تتحاشى، تحت هذه الذريعة الملفقة أو تلك، مسئوليتها في الحوار المباشر مع معارضيه. وبالتأكيد لن يكون الحوار عبر الوسطاء مجدياً ما دام المتشددون في السلطة/العائلة مصريين على إدامة موروث الغزو بما في ذلك إعتبار البلاد مزرعة و أهلها رعايا. و إلى أن يحدث ذلك سيُراوح الحال عندنا بين الجد و الهزل. و هي مراوحة تعكس الهزل فيها الإجازة الصيفية التي أخذها الحوار حول الأزمة الدستورية.

إلا إن هذه المراوحة بين الجد و الهزل، و إن ضمنت معيشة الوجهاء/الوسطاء على إختلافهم، أو أطالت فترة نهب ثروات البلاد عن طريق الفساد أو سوء الإدارة، فإنها، أي المراوحة، ستكون وبالاً على الجميع و خاصة من يهتمم بناء الدولة و الوطن.

انتهى

خطاب الثوابت "ضمانة للمعارضة، والحوار لا قيمة له الا اذا كان بين ممثلي الشعب ورموز العائلة"

سبق التأكيد على ضرورة الثوابت في الحركة السياسية، والمعارضة في البحرين معنية في هذه المرحلة بالالتفات إلى هذه الضرورة ملبياً، وإعادة النظر في الرهانات القائمة التي تتحدى أصل مقولة الثوابت، وتظهر تارة في صورة التوهيم بالحفاظ على المكتسبات المتخيلة وتارة أخرى في ألوان التشطير وتدوير الأزمان، وفي كل مرة تتركز المهمة في إثارة منظومة جديدة من التحليلات والأنساق المشوّهة، طمعاً في محاصرة روافد المعارضة وقواعدها الدينية والشعبية، وتفتيت المفاهيم النظرية والقيم المعنوية التي تمونّ طاقتها في المطالبة بالحقوق المسلوقة ومقاومة الظلم والإجحاف المنظم وجرائم التمييز والامتيازات الخليفية ومخططات الإبادة الثقافية.

المعارضة البحرينية وبكل تاريخها النضالي وزخمها الشعبي، منوط بها تجديد الوعي بهذه المساحات، والمسارة في تجاوز التفكير التقليدي في الاعتراض السياسي والمطالبات، والمراكمة الإيجابية لدروس الماضي البعيد والقريب، لاسيما محطات الماضي التي أثبتت غطرسة الحكم الخليفي ونكته الدائم بالتعهدات واستعداده للإقدام على أية خطوة للمباغته وإرهاب الناس فيما لو وجد ضعفاً أو تردداً في خطاب المعارضة أو ثغرة في جدارها المطلبي. والبدائية الحقيقية لذلك، تكمن في تثبيت الأقدام وتحصين المواقع الداخلية وتوسيع الأفق إلى ما هو أبعد من اللحظات الأنية والعناية بترتيب الأجندة وخيارات الضغط والاحتجاج، وأن تتوازن الخطوات في كل الاتجاهات، وتعنتي المعارضة بمصدقيتها أمام الناس وبجديتها الكاملة في مخاطبة السلطات بالمطالب المعلنة دون تلوؤ أو تراجع.

وفي هذا الإطار، ثمة عناوين تستدعي التفكير والمراجعة:

- منذ بدايات اشتغال الوسط المحلي بموضوعه الحوار، كان واضحاً أن المسألة لم تكن لتعدو الجانب الدعائي، وسعي النظام إلى التغطية على عوراته المتزايدة، خاصة بعدما فشل في انتزاع المقبولية من أوساط الجماهير، وتنامي مشاعر القطيعة مع تضاليله المكشوفة. وفي ظل ذلك، كان متوقفاً أن تتعاضد القوى الجديدة المرتبطة بمصالح النظام، لتجتهد في بلورة الصيغ الكفيلة بإسراكها في الجدال السياسي القائم، وفي الوقت نفسه ضمان التخريجه المتلائمة مع سوء مطاوي النظام وخشيته من "التورط" في حوار حقيقي مع المعارضة، وهو ما تمّ تحديداً عبر مكيدة "خلوة الحوار" وإفرازاتها الخطيرة. إلا أن مكر النظام وزيانته انتهى إلى حيث الخسران، حينما وعت المعارضة خطورة المضي في هذا الطريق، وأعلنت وقتها القيادات الدينية والسياسية ضرورة حصر الحوار مع المعارضة والتحذير من خطر التسويف والتسيب. غير أن ذلك لم يؤسس عليه بإتقان على مستوى الخطاب والأداء، وبقي الخطر محتملاً في كل الحالات.

- ثمة اعتقاد راسخ لدى الجميع بأن النظام الخليفي ليست لديه المصدقية الكافية للتحوار مع المعارضة، حيث شهدت الفترة الأخيرة تراجعاً وحملات من القمع والإرهاب كانت كفيلة بهدم جدار الثقة أكثر من مرة. والترتيبات التي أصرّ النظام عليها في اللقاءات الجارية مع المعارضة، تؤكد هذه الحقيقة وتعززها، حيث إيكال المهمة إلى وزير شيعي كان معارضاً سابقاً، وإبعاد الأمر عن أي مسؤول من العائلة الخليفية، والإصرار على إشراك أطراف قريبة من أطروحات النظام في هذه اللقاءات بنحو أو آخر، فضلاً عن الإحجام الصارم عن إعطاء أية ضمانات مسبقة وموثقة، وترك العجلة تدور من غير هدى أو كتاب منير. كل هذه الأجواء لا تدع شكاً في استهتار الحكم واستخفافه بموضوع الحوار والتفاوض السياسي، مما يجعل من سيناريوهات النهاية الفاشلة واضحة أمام العيان، وليس تصريح وزير العمل الأخير بحصر أية تعديلات دستورية بما يسمونه "المجلس الوطني" (الذي يفقد الأهلية والشرعية)، إلا مؤشراً على هذه النهاية.

- لتجنب الحركة السياسية هذه المخاطر، لا بد من تدشين خطاب الثوابت أو خطاب الرؤية وإعلانه للرأي العام بوصفه إطاراً لمحددات المعارضة الأساسية في الشؤون التي يجري الكلام حولها في جلسات "الحوار" مع النظام. وينبغي أن يُستكمل ذلك بجدولة منظمة لتطورات "الحوار" واحتمالاته المختلفة، وإعداد رؤى عملية لكلّ الاحتمالات المتوقعة وما قد يسفر عنها، وذلك على ضوء محددات خطاب الثوابت. ولكي يتوثق عنصر المصدقية والجديّة، لا بد أن يُستهض "المؤتمر الدستوري" مجدداً، ويُستردّ به في إعداد الثوابت وعناصر الأجندة في كلّ الفواصل والتطورات المحتملة، ليكون "المؤتمر الدستوري" والعريضة الدستورية التي قرّرها ودشنها المعارضة قبل أشهر، بمثابة المحدّد الكلي لخطاب المعارضة ولأدائها المطلبي والتفاوضي.

- المسألة المحورية في موضوع الحوار إن يكون بين رموز العائلة الخليفية وممثلي شعب البحرين. فوزراء الحكومة لا يملكون اتخاذ أي قرار إستراتيجي، بل هم موظفون لدى العائلة الخليفية تحركهم كما تشاء. فالمشكلة ليست بين الحكومة والشعب، بل بين النظام الذي يرتكز على العائلة الخليفية وما فرضوه من قوانين في إطار وثيقتهم للعام 2002 والمواطنين الذين يعتقدون إن مشكلتهم مع النظام وليس مع الموظفين الحكوميين أيا كانت مناصبهم. وما لم يشترك رموز العائلة الخليفية في الحوار مباشرة فلا معنى له ولا وجود ولا مصداقية.

قصة سجين تنمة صفحة (1) الحلقة الرابعة

شهر ديسمبر) في العام 96 م بأسوأ حال فلقد كنا نمضي فترة عقوبة عنيفة في الزنازين الانفرادية المتواجدة في اللجنة التي انشأتها وزارة الداخلية للبت في القضايا الامنية بأسرع وقت ممكن بعد أن ازدادت وتيرة الاحداث وزاد عدد المعتقلين , وكان يرأسها عبد العزيز بن عطية الله , والذي تميز بقسوة منقطعة النظر , وتفنن جلادوه (وهم ضباط يعودون في الاساس الى مراكز الشرطة , وعلى رأسهم : الوزان , العوفي و النعيمي) في تعذيب وتنكيل المعتقلين المحولين من مراكز الشرطة وهم في الغالب من صغار السن , مما أدى الى استشهاد عدد منهم وعلى رأسهم الشهيد الشاب سعيد الاسكافي والذي استشهد في مركز شرطة الخميس بعد أن تعرض لأشد أنواع التعذيب . فلقد كان التحقيق يجري مع المعتقل في تلك اللجنة ومن ثم يتم ارجاعه للمركز التابع له لينال وجبة اخرى من التعذيب .

لم نكن نعلم بحقيقة تلك اللجنة رغم أننا سمعنا الكثير عن ضراوة التعذيب فيها , والطائفة التي يتميز بها من يقومون على التعذيب فيها , حيث كانوا يتعرضون بالشم والاستهزاء لأئمة أهل البيت النبوي وللرموز الدينية ! . الى أن جاء ذلك اليوم الذي تم نقلنا فيه اليها , ففي ساعة متأخرة من الليلة الاولى لشهر رمضان المبارك تعرض أحد الاخوة من الزنازة المجاورة للضرب أو لاهانة من أحد السجانين (السطرية) وهو يماني , حيث تقاجننا بصوته يصرخ بصوت عال , فما كان من جميع المعتقلين في الزنازن الا مباشرة الضرب على الابواب استنكارا لتلك الحادثة , استمر الضرب حوالي النصف ساعة انتشرت خلالها رجال مكافحة الشغب في الساحة المقابلة للعبير الذي كنا فيه , وهم يهددون باستخدام الغازات المسيلة للدموع داخل الزنازين . وفي تمام الساعة الثانية عشر ليلا تقريبا تقاجننا بهم (أمر السجون ونائبه ومجموعة من الحرس) يفتحون علينا الزنازين وينتقون مجموعة (كنت أحدهم) ولم نكن نعرف مصيرنا .

تم اقتيادنا بعد أن تم تقييدنا خلف بعضنا البعض الى اللجنة ووضعنا في زنازين ضيقة لا تكاد تسع جسم الواحد منا . كان الجو شديد البرودة (عادة ما يكون شهر ديسمبر شديد البرودة) , ولم نكن نرتدي الا الملابس الداخلية , ولم يسمح لنا بأخذ ملابس غيرها . قضينا الليلة الاولى تحت ضغط نفسي شديد فلم نجد ما ننام عليه من فرش غير البلاط الصلب والبارد بسبب برودة الجو . حاولنا النوم , لكن أصوات المعتقلين وهم يتعرضون لوجبات التعذيب كانت تتعالى مع ازدياد ضراوة المعتدين , ولا زلت أتذكر صرخات أحدهم : لا اله الا الله , أه .. أه , وصوت الجلاد يتقهقه وهو يتلذذ بكيل أشد أنواع التعذيب لضحيته . كان الطابق الارضي عبارة عن 14 زنزانا صغيرة جدا (متر الاربع عرضا ومتر ونصف طولاً) , تم توزيعنا على سبع منها , في حين أمثلت السبع الاخريات بنزلاء من شتى المراكز الامنية وعلى رأسها مركز الخميس ومنطقة البديع , أما الطابق العلوي فيحتوي على غرف المعتدين وأدوات التعذيب .

كانت المدة التي قضيناها أسبوعين كاملين , والقيود لا تفارق معاصمنا الا وقت الصلاة والاكل , وهذه المدة لا تتجاوز الربع ساعة بالعادة , حرمانا فيها من قراءة القرآن والدعاء والذهاب الى الحمام الا ثلاث مرات ولم يسمح لنا بغلق بابيه . كما أننا لم نجد ما نقي فيه أنفسنا شدة البرد وكنا نضطر احيانا للتبول في الزنازة في الكوب الذي يجلب لنا فيه الشاي (كما تعودنا) . في هذه الاثناء كنا نسمع بعض المعتقلين وهم يملكون بحالة من الاعياء والهلوسة من شدة ما يتعرضون له من تعذيب , الى أن من الله علينا باجزاء من القرآن الكريم ونسخة من كتاب الادعية الرضائية , قام أحد النزلاء بتهديه لنا عندما كان يقوم بتغسيل الممر . بدأنا أنا وزميلي في تلك الزنازة بقراءة القرآن والادعية عندما يسدل الليل أستاره لكي لا يلتفت الينا أحد السجانين ويقوم بمصادرة القرآن , فضلا عن العقوبة التي قد نتعرض لها مع من اعطانا تلك النسخ , التي كنا نقرب بها الى الله , ولقد شدني الحديث الشريف لأحد أئمة أهل البيت (ع) : الحر حر في جميع أحواله ان نأبته نائبة وتداكت عليه الى آخر الحديث , فكم من حر وضع في زنزانا لا تسع جسمه الا أنه يشعر بمطلق الحرية , حيث لم تتعقل كرامته وعزته , وكم من عبد يعيش في الفضاء المطلق الا أنه عبد شهواته ونزواته , وعبد لغير الله لا كرامة له ولا عزه

تنمة الحلقة القادمة

وصلنا في الحلقة الماضية الى الزيارة الاولى لي مع الاهل , واليوم نتكلم عن الاحداث التي تلت تلك المقابلة بعد المقابلة عدت الى الزنازة وأنا مسرور لرؤيتي اسرتي واطمنئاني عليهم واطمنئانهم علي . ثم بدأت بعدها بأيام زيارات الصليب الاحمر لنا في الزنازين واجراء المقابلات الشخصية , كنا مدركين أن استمرار المطالبة والتضحيات بالاضافة لجهود المعارضة في الخارج في قبال البطش والتعنت الحكومي , ستؤدي حتمايوما ما لدخول بعض المنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الانسان , ويبدو أن الحكومة اختارت منظمة الصليب الاحمر كأهون الامور , فلقد كانت لجان الاعتقال التعسفي وهيومن رايتس ووتش ومنظمات اخرى تلح على دخول البحرين منذ اندلاع الانتفاضة المطالبة .

بالرغم من ذلك بدأت بعض ظروف السجن تتحسن ولكن الذي لم ولن يتغير هو العقوبة التي تتحكم بالامور , فلم يكن يرضى الجلادين دخول أي طرف دولي للاطلاع على حقائق الامور في الشارع العام أو في المعتقلات . فعندما تم استدعاء أحد الاخوة في فترة وجود الصليب الاحمر , كان الجلادون يصرخون متوعدين الاخ بالانتقام منه بمجرد انصراف منظمة الصليب الاحمر , فلقد أخبروه بأنهم أحبوا جميع أجهزة التعذيب مؤقتا ؟؟؟ كانت شكاوى المعتقلين تتلخص بظروف الاعتقال التعسفي والغير قانوني وما يترتب معه من ارباب متعمد للمعتقل واسرته بل والمنطقة باسرها , بالاضافة الى أساليب التعذيب التي تبدأ من اللحظة الاولى للاعتقال وتنوع من الفيلقة (التي يعلق فيها المعتقل رأسا على عقب) الى التعليق في المراوح أو استخدام الكهرباء وقلع الاظافر وغطس المعتقل في مرافق الصرف الصحي وتقب الجسم باستخدام المفكات المعدنية وأخيرا الضغط النفسي باستخدام زوجة أو أهل المعتقل من النساء (نظرا للحساسية الشديدة من احضار النساء في المعتقلات والتكثير بهن) وهذا ما تكرر كثيرا أبان عقد الثمانينيات وانتفاضة التسعينيات , وهذا ما حدث لأحد الاخوة الذي لم يقف بجوار زوجته معلقة وهي تتعرض للضرب من قبل الجلادين . الا أن اختصاصات الصليب الاحمر لم تكن من ضمنها- على ما يبدو- البحث في هذه الامور , وتتركز اهتماماته بالظروف الصحية وظروف الزنازين , رغم ان ممثليه كان يطرحون الاسئلة المتعلقة بظروف الاعتقال وقاضي التحقيق وكثيرا ما أبدوا استغرابهم مما يجري من خروقات في دولة خليجية صغيرة على حد تعبيرهم . الا أن التركيز كان منصبا على ظروف الاعتقال السيئة جدا من حيث الحالة العامة لوضع الزنازين وعدم وجود الاسرة والاعطية والاضافة المناسبة , وجود جدولة خاصة بزيارات المعتقل لأهله , حيث لم يكن غريبا أن يمر عام على الموقوف دون رؤية اهله , منع المعتقل من الذهاب للحمام وقت الحاجة , بالاضافة الى رداءة الوجبات التي تقدم للمعتقلين والتي تفتقد لأبسط أنواع النظافة , فعلى سبيل المثال تقاجننا مرة بوجود رجل ماعز بكامل هيئتها وحتى الفرو الذي يغطيها في احد الصحون , مما أدى الى عزوف معظم المعتقلين عن تلك الوجبة في ذلك اليوم وفي كل مرة تجلب لنا !! كما أن العدى (الدال) يأتينا بدون أن يتم تنظيفه وكثيرا ما كنا نرى بعض الحصى الصغيرة في الصحون , على أن أكثر الامور رداءة هي الصالونة التي تجلب لنا في كل يوم أحد من كل اسبوع فلقد كان لوننا بلون دم الذبيحة وطعمها كذلك بطعم الدم !

ظل الحال على ما هو عليه حتى بعد انصراف منظمة الصليب الاحمر , فلم تتغير المعاملة القاسية التي كنا نتعرض لها من السجانين وهم من المرتزة الاجانب كما اسلفنا (اليمن , الاردن , بدو سوريا , الباكستان وبلوشستان) من قبيل منعنا من الذهاب للحمام , أو ضرب باب الحمام في حالة تواجدنا فيه لمنعنا من قضاء الحاجة أو الاستحمام , ولم تتغير مواعيد الزيارات فلقد أمضى معظم المعتقلين السنة أو السنة والنصف دون رؤية أهله وذويه , كما أن الاهالي لم يكونوا على علم بمكان وجود ابنهم , حيث أن رجال الامن كانوا ينكرون وجوده عند سؤال الاهل عنه وهم ينتقلون من مركز الى آخر !! ولم يتغير الاكل ولم تتغير الاضياء التي عانينا منها طويلا ولم نحصل على فترة لأستنشاق الهواء أو ممارسة الرياضة مثلا .

لجنة التعذيب والانفرادي : أطل علينا شهر رمضان الكريم الاول (في أوائل

منصب رئيس الوزراء وتداول السلطة

بقلم - جعفر يتيم

يا زينها مكرمه من بو علي الزين
نزلت علينا فرح وقرت بها العين
فاتورة الكهرباء صارت لنا أصفار
الله يخليك لنا نور البصر للعين

هذان البيتان مطلع لقصيدة شعرية دراجة نشرت باحدى الصحف المحلية بخصوص إسقاط فاتورة الكهرباء وتحمل عنوان (مكارم ابو علي) .. من المعروف أن الحاكم لأي بلد هو الذي يأمر بالتكريم والمنح والعطايا والتهبات ويقوم بالعمو والصفح والمساعدة الى آخره من ماقد يعطي الحاكم دستوريا الصلاحيات لمصلحة الامة بأكملها وعلى اعتبار أن الحاكم هو رأس السلطة وليس هناك تدخل واختصاصات لأفراد من العائلة الحاكمة او الشعب غيره في أخذ الامور ومن هنا كانت بداية المسائلة للعقل والمنطق عندما مررت على القصيدة لأقرأها واتحصصها وهذا الشعر لا يعني لي شيئا بقدر ما يعني لي أن هناك عدم مأسسة وقانون ينظم الحياة السياسية والاجتماعية والتعاوي دستوريا في هذه الجزيرة الصغيرة أي إن كان لي الحق كموطن بحريني الجنسية في ان أطرح تساؤلات على الجميع في ظل وجود نسبة من الحرية والتعبير تمكنني من ان اطرح مايدور في عقلي من تس انلاات مهمة وخطيرة على الشعب والوطن في التعاوي مع هكذا نظام ديمقراطي وعرف وقانون . هل القانون البحريني أيا كان مرجعيته دستور 73 العقدي أو ميثاق العمل الوطني وحتى دستور المنحة 2002 هل يعطي

ويخول رئيس الوزراء بهكذي أمور كما تكون هناك خصوصيات للحاكم ؟ أو هل هناك صلاحيات دستورية وقانونية لرئيس الوزراء تأهله على ان يأمر بتخفيض أو إسقاط ديون او متأخرات أو أي أمر يشكو منه المواطن آخر ولنا إسقاط فواتير الكهرباء مثال في ذلك وسمها ماشئت مكرمة هبة منحة عطية حق الخ وفي الوقت الذي اتسائل فيه هل هناك قانونا ينعني عن ان اتحدث بهذا الخصوص ويكون هناك خطأ احمرأ لايجوز اختراقه وتجاوزه والوقوف بجانبه وإذا كان كذلك هل يكون كما أسلفنا أمرا شرعيا ام تكريسا للفساد الإداري في ظل الصيحات المنادية لشعوب وحكومات العالم بالإصلاح وتطبيق العدالة والديمقراطية وتداول السلطة وحرية التعبير ؟

وفي الوقت الذي طالبت به المعارضة البحرينية ولا زالت تصر على مطالبتهما بفصل السلطات وتكوين الاحزاب والتعددية وتداول السلطة على ان يكون منصب رئيس الوزراء لفرد من أفراد الشعب وليس من العائلة الحاكمة وماجانت به تصريحات المسؤولين بالدولة إبان الإنفراج الأمني والعمل على تشيبن ميثاق العمل الوطني والعملية الإصلاحية وتأكيدهم على الممكلة الدستورية والديمقراطية وحرية التعبير وغيرها من الشعارات التي كانت في ذلك الوقت تبهر الجميع .

إذا هل هناك أي عذر أو أي مبرر لعدم إقدام الدولة في البحرين لرئيس وزراء جديد واستبداله بالرئيس الحالي وأن تكون بداية صحيحة لمملكة دستورية ولديمقراطية رائدة ولتداول السلطة الحقيقية في المنطقة ثم إن القانون البحريني العقدي

الصدر صدر

يقولون ان الصدر قد حز نحره
فقلت دماء الصدر ضاق بها الصدر

ويزف قلبي عند ذكر فقيهنا
فها هو دم الصدر في شعبنا بحر

ويصر عقلي فكره وحديثه
فإن حديث الصدر في عمقها نهر

وشيبته الغراء بالدم عفرت
وسالت على الوجهاات يسفكها الغدر

وفي القرب كان الله يرعى حبيبه
ويسقيه كأسا من شهادته جبر

فأرما بعيني الى الاخث لحظة
وقال ايا اختاه لايعدم الخير

فلا تنفلي للإرض لحظة ساعة
عليك بركب الصالحات هو الفخر

وأنت لحرق الرأس والجسد الذي
جزيناته ذابت وذاب بها الصبر

وقالت آيا رباه انت مجبرنا
فقال ادخلي داري ومن خلفك الصدر

وصار عراق الصدر بعده خيفة
امانه ولى استدار به المكر

أقام ابني العظيم للدين منورا
أضاء بها الحوزات يعلمها الحر

تُزان له الدنيا بكل بريقتها
فيفض مايدت وتاريخها مر

فكل صنوف الظلم كان شهيدها
وزنانه الطاغوت يسكنها الطهر

لريشة فنان تجسد مظهرا
ويحكم بعد الرسم في بعثهم كثر

وحتى دستور المنحة 2002 لا يوجد فيه نص او مادة تدل وتشير على ان يبقى في منصب رئيس الوزراء الرئيسي الحالي الى الأبد أو ان يكون بالوراثة وخصوصية للعائلة الحاكمة ؟

وتحقيقا لمبدأ المملكة الدستورية بأبعادها لا يمكن أن يكون ويبقى رئيس وزراء من العائلة الحاكمة في منصب رئيس الوزراء وهذا خلاف المملكة الدستورية والديمقراطيات العريقة كما أشادت وتحدثت عنها مسؤولي الدولة باستمرار والسعي لتحقيقها.

ثم إن الأسلوب المتبع بهذه المنهجية للحكومة في البحرين لإيأسس لدولة المؤسسات والقانون وإنما يؤسس لدولة المكررات والهبات وعدم فصل السلطات فهى أسرعت حكومتها الرشيدة للعمل على ماتواقت عليه مع الشعب للذي جاء بالميثاق والوعود والإسراع والتعجيل لتثبيت تلك الليالي والأيام الجميلة التي لم نعيشها بعد ولكي نعيش الإصلاح الحقيقي الذي ينشده الجميع من خلال أرض الواقع السياسي المعاش لا من خلال الشعارات البراقة والرنانة التي تكتب في الصحافة والقنوات الإعلامية .

تمة الافتتاحية (صفحة 1)

. لقد اصبح شعار العالم اليوم مرتبنا بالحرية والديمقراطية، واصبحت الانظمة الشمولية كنظام الحكم في البحرين تنتمي للماضي ولا تليق بالحاضر. وتباطؤ العائلة الخليفية في الاستجابة لاملاءات الزمن يزيد الوضع تعقيدا ويكرس الازمة بدلا من ان يحلها. وربما اصبحت الثقة بين الطرفين الآن اكثر انعداما مما كانت عليه في السابق بسبب السعي الحثيث من الحكم لتضليل ابناء البحرين، واستغلالهم والتلاعب بمشاعرهم. الحكم القائم لا ينتمي الى الحاضر، بل هو نظام متخلف يقوم على اساس امتلاك العائلة الخليفية ارض البحرين ومن عليها، والتحكم بمصانيرهم جملة وتفصيلا. وسياساته لا تختلف كثيرا عن السياسات التي تقرضها عقليات الاحتلال في المناطق الاخرى، من حيث فرض القوانين التي تناسب المحتل وتحميه وتتجاهل مطالب أصحاب الارض، والسعي المتواصل لمحو ثقافتهم ومحاولة فرض ثقافة اخرى تخدم مصالحه، والعمل على استبدال ابناء الارض بأخرين يستقدمهم من الخارج كما تفعل "اسرائيل". مثل هذا النظام لا يمتلك وسائل البقاء والاستمرار، ويحتاج للأخريين لدعمه واسناده. والنظام الخليفى قائم على دعم الخارج، بينما لا يمتلك اي دعم داخلي خصوصا بعد ان أظهر عداه ابناء البحرين وتبنى سياسة التجنيس السياسي بهدف احدث تغيير ديمغرافي لصالحه. وليس امام النظام الا ان يقبل بما تقرضه تطورات العالم فيتخلى رموزه عن عقليات الاحتلال والاستحواذ والاستعباد والاستغلال، والقبول بمنطق الشراكة السياسية القائمة على التعاقد والتشاور والتعاون، والقرار الجماعي. وبدون ذلك فليس هناك افق لأي حوار. وكما حدث في الاسابيع الاخيرة، فقد ادرك المشاركون في اللقاءات التي تمت مع ممثلي الحكومة بان العائلة الخليفية تهدف من تلك اللقاءات لاجبار المواطنين على المشاركة في المشروع التخريبي، وليس للموافقة على اعادة العمل بدستور البلاد شرعي.

وثمة ثابت آخر لدى المعارضة وهي ان الازمة القائمة انما هي مع الحكم وليس مع الحكومة. وبالتالي لا يمكن حلها الا بالاعتراف بهذه الحقيقة وادراك العائلة الخليفية انها لن تحل الازمة بتوظيف آخرين لمواجهة الشعب. وعليه فلا معنى لاي لقاءات او حوارات ما لم يكون رموز آل خليفة طرفا فيها. الشعب يبيحث عن حكم يوافق عليه بقناعة وليس عن طريق القوة والتهور والغلبة. والملاحظ ان العائلة الخليفية واعلامها يسعون باستمرار للاستناد لدستور 1973 عندما تطرح شرعية حكمهم للنقاش،

ويقولون لمن يشكك في شرعية الحكم الخليفى ان دستور 73 كفل ذلك. انهم يعلمون ان المصدر الوحيد لشرعية حكمهم محصور بذلك الدستور، وليس لهم شرعية خارجه. ومع ذلك يرفضون اعادة العمل به ويسعون لفرض وثيقة 2002 بدلا منه. وليعلم هؤلاء ان هذه الوثيقة لا توفر الشرعية المطلوبة لحكمهم لانها لم تحظ بموافقة ابناء البحرين. وبعد ان فشلت اللقاءات التي تمت بين وزير العمل ورموز الجماعات السياسية الاساسية، ان الاوان للعائلة الخليفية للتخلي عن تجاهل مشاعر المواطنى ومواطنهم، وان يعترفوا بغياب شرعية حكمهم، وان الافراط في استغلال امكانات الدولة بحثا عن الشرعية لا يحقق لهم ذلك. الشرعية لن تكتسب الا باتفاق بين ممثلي الشعب وممثلي العائلة الخليفية، وليس بأي اسلوب آخر. وشعب البحرين الذي قدم الغالي والنفيس من اجل ان يعيش حرا ويسترجع حقوقه السليبية ليس مستعدا للخضوع لما يريد آل خليفة، بل يريد نظاما عصريا قائما على ان "لكل مواطن صوتة" يحصر دور العائلة الخليفية بالملك وينزع عنها الحكم، لان ذلك مناف لمبدأ الديمقراطية والتعددية.

الوضع في البحرين من وجهة نظر المعارضة يبشر بانفراج شامل في المستقبل غير بعيد. فقد استنفذت العائلة الحاكمة مشروعها السياسي وقشلت في الحصول على الدعم الشعبي الذي يوفر لها الشرعية، وفشلت في ادارة البلاد بشكل فاعل ومتحضر وكفو، ولم يعد لديها ما تستطيع التفاخر به. فاذا كان البعض قد صقق لها قبل ثلاث سنوات، فان احدا لا يقابلها اليوم الا بالشجب والاستنكار والرفض ازاء ممارساتها القمعية الاستبدادية. لقد أضاعت فرصة ثمينة لاعادة الثقة التي قضت عليها سياسات رئيس الوزراء على مدى ربع قرن، وكان بإمكان الشيخ حمد ان يتعاشف مع شعب البحرين وفق منظومة دستورية عصرية تحدد الصلاحيات والمسؤوليات للفرقاء المشتركين في العيش على ارض هذه الجزيرة. ولكن العقلية المتوارثة بين اجيال هذه العائلة منعت الحاكم من الانصياع للمطالب الشعبية العادلة وسعى لتجاوزها بكافة الاساليب الملتوية، معتقدا انه قادر على وقف سير التاريخ ومنع سننه من النفاذ. الشعب يقف بشموخه واباه رافضا الانحناء او الخضوع لاملاءات العائلة الخليفية، ولن يستطيع منظرو النظام او وكلاؤه من اخضاعه للارادة الشيطانية الاستبدادية. الصراع متواصل، وسوف يحسم بعون الله لصالح عشاق الحرية ورواد العدالة واصحاب الحق، والله هو الناصر والمعين.